

قوة بحرية أوروبية لمواجهة أطماع تركيا في المتوسط

أوروبا تتجه لمغادرة الدبلوماسية في التصدي للأجندات التركية



مناورات فرنسية في المياه القبرصية

كبيرة من البحر المتوسط، بما في ذلك حول قبرص ومجاورة لبعض الجزر اليونانية، بما في ذلك كريت. واحتمت التوتر بين أثينا وأنقرة في الأشهر الأخيرة عقب إضفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتفاقا بحريا مع السراج في نوفمبر.

وحذرت اليونان تركيا من تجاوز "الخطوط الحمراء" عقب الاتفاق الذي أبرمته مع حكومة الوفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين. وأكدت أثينا أنها لن تسمح بأي نشاطات تركية يمكن أن تتعدى على الحقوق السيادية لليونان. وتشعر أثينا بالقلق من الاتفاق الذي يمنح تركيا حقوقا في مناطق شاسعة من المتوسط تم مؤخرا اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز فيها.

وتسعى تركيا لتوسيع حدودها البحرية نحو جزيرة قبرص المقسمة ومناطق أخرى تقول اليونان إنها تقع ضمن جرفها القاري بموجب القانون الدولي. وفي فبراير الماضي، أرسلت فرنسا حاملة طائرات إلى ميناء ليماسول القبرصي، في استعراض للقوة في النزاع بين قبرص وتركيا بشأن حقول الغاز. ويرى مراقبون أن باريس بعثت برسالة لاقترة من خلال هذا التحرك مفادها أن هناك انسجاما في المواقف الأوروبية الرافضة لاستفزازات تركيا في شرق المتوسط وتحركاتها المريبة.

استراتيجية للتدخل في البحر المتوسط تحتاج موافقة قادة الاتحاد الأوروبي على التنفيذ.

وتعهدت تركيا هذا الأسبوع بالرد إذا فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات، دون أن تذكر ما قد يكون.

وقال رئيس الوفد اليوناني للمجموعة فانجيليس ميماركيس، "لا يمكن ابتزاز الاتحاد الأوروبي وتهدده وتوجيهه ضد القادة الذين ينتهكون القانون والمبادئ والقيم الدولية". وأضاف ميماركيس أن "المنافسة العامة في البرلمان الأوروبي حول الاستفزاز التركي ترسل إشارة منسقة وقوية إلى الرئيس رجب طيب أردوغان بأنه تجاوز الخط وأنه إذا استمر في تحدي أوروبا، فسيتكبد هناك رد واحد وفوري"، في إشارة إلى التدخل العسكري. ودعا ليفتيريس كريستوفورو ميب، رئيس الوفد القبرصي للمجموعة، أوروبا إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لوقف العدوان التركي على قبرص واليونان لحماية حدودهما، والتي كما قال، "هي حدود الاتحاد الأوروبي".

وقال كريستوفورو إن الرد على تركيا قد يتمثل في إرسال قوات بحرية لمراقبة وحماية الحدود القبرصية واليونانية. ووقعت تركيا صفقة بحرية مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج في ريدو فعل دولية غاضبة خاصة من العالم المسيحي الذي اعتبر الخطوة استفزازية. وأبطلت محكمة في تركيا مرسومها أصدرته إحدى حكوماتها في الثلاثينات وقضت بتحويل جامع آيا صوفيا في إسطنبول إلى متحف، لتمهيد بذلك الطريق أمام إعادة المبنى لوضعه السابق كدار عبادة للمسلمين.

وأكد البطريرك المسكوني بارثولوميو، وهو الزعيم الروحي لنحو 300 مليون مسيحي أرثوذكسي في العالم أن تغيير وضع آيا صوفيا سيتسبب في شرخ بين الشرق والغرب، فيما أكدت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إن تحويل المبنى إلى مسجد أمر غير مقبول.

وقال فلاديمير ليجويدا المتحدث باسم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية "لم يتم الاستماع إلى النداءات التي تعبر عن مشاعر القلق من جانب الملايين من المسيحيين". وأضاف ليجويدا "حكم المحكمة اليوم (الجمعة) يظهر أنه تم تجاهل كل الدعوات التي نادى بضرورة الالتزام بالدقة والحساسية الفائقة في التعامل مع هذه المسألة".

الاستقرار والأمن في أوروبا للخطر". وتابع "يجب أن تكون مستعدين لبذل المزيد لحماية أنفسنا من العدوان التركي على حدودنا الجنوبية".

وترفض الحكومة التركية الاتهامات بأنها تثير التوترات في المنطقة، قائلة إن لها الحق في استكشاف الهيدروكربونات قبالة قبرص، لكنها "تستخدم جيشها لحماية حدودها مع اليونان عبر بحر إيجه". وقال حزب الشعب الأوروبي إن تركيا تهدت بتكرار الإجراءات في مارس الماضي، حيث فتحت حدودها البرية الشمالية الغربية مع اليونان لتدقق اللاجئين، وأكد أنها تخطط للتعقيب في المجال البحري اليوناني قبالة جزيرة كريت.



وجاءت التصريحات الأوروبية أثناء نقاش في البرلمان الأوروبي بعنوان "الاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط والدور السلبي لتركيا"، والذي من المتوقع أن ينتهي في قرار من المشرعين. وترجع مصادر أن يتم خلاله زيادة حدة العقوبات على أنقرة بانتظار بلورة

بات الاتحاد الأوروبي على قناعة من أي وقت مضى بأن لهجة التحذير والتلويح بالعقوبات لم تعد تجدي نفعا مع تركيا التي تواصل خرق كل الموائيق البحرية الدولية في شرق المتوسط. وأمام تعنت أنقرة تدفع مؤسسات التكتل الأوروبي باتجاه إعادة التفكير في استراتيجيات كبح العبث التركي في المنطقة البحرية الأوروبية.

بروكسل - أفادت مجموعة حزب الشعب الأوروبي، أكبر مجموعة سياسية في البرلمان الأوروبي، بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد يحتاجون إلى نشر قوات بحرية في البحر المتوسط إذا استمرت تركيا في انتهاك السيادة القبرصية واليونانية على مياهها الإقليمية، في رسالة مفادها أن الصبر الأوروبي على استفزازات التركية لن يتواصل أكثر.

وقالت المجموعة في بيان إن دبلوماسية تركيا بالسفن الحربية تزيد وتواصل التوتر في البحر المتوسط وتهدد استقرار المنطقة، ما يندرج بتبدل المزاج الأوروبي المعتمد إلى حد الآن على الدبلوماسية في مواجهة استفزازات التركية لقبرص واليونان.

واعتبرت المجموعة في بيان إن قوى نووية أخرى إلى المحادثات متعددة الأطراف للحد من التسلح النووي. واعتبر سونغ جونغيونغ وهو خبير صيني في شؤون الدفاع، أن المستوى المثالي بالنسبة لبحرين سيكون ألفي رأس نووي، مؤكدا أن الصين لن تشارك أبدا في هذه المفاوضات حول الحد من التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا.

وسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بلاده من ثلاثة اتفاقات دولية حول الحد من التسلح وهي الاتفاق حول النووي الإيراني ومعاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى ومعاهدة الأجواء المفتوحة، التي تهدف إلى التحقق من التحركات العسكرية وإجراء الحد من تسليح الدول الموقعة عليها. وقال المدير التنفيذي لجمعية ضبط الأسلحة "أرمز كونترول أسوسيشن" داريل كيمبال "في الوقت الراهن، ليست لدى إدارة ترامب أي نية لتعديل معاهدة نيو ستارت وهي لا تتردد في استخدام عدم اهتمام الصين بمفاوضات ثلاثية كترية" للتخلي عن المعاهدة. ورأى المحلل السياسي الروسي فيودور لوكيانوف أن "موقف إدارة ترامب متسق جدا: هي تتخلى عمليا عن كل القيود المرتبطة باتفاقات موقعة في الماضي" مضيفا "ليس هناك أي سبب يجعلنا نعتقد أن هذه المعاهدة ستشكل استثناء".

آمال تمديد معاهدة نيو ستارت النووية تتضاءل

ان مخططي الدفاع الأميركيين يركزون بشكل كبير على الصين بسبب إنفاذها العسكري المتزايد، وزيادة جهودها لترسيخ نفوذها في المياه المختلف عليها في آسيا. وأفاد التقرير الأخير الصادر عن المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (سيبري) بأن روسيا والولايات المتحدة لا تزالان تملكان معا في العالم، حيث تملك واشنطن في 2020 حوالي 8000 رأس حربي نووي وموسكو 6375 مقابل 320 لبحرين و290 لباريس و215 للندن.

وأشارت شانون كايل مديرة برنامج نزع الأسلحة النووية والحد من التسلح وعدم انتشار الأسلحة في المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم، إلى أن "عصر الاتفاقات الثنائية للحد من الأسلحة النووية بين روسيا والولايات المتحدة يمكن أن ينتهي".

وترفض الصين التي تعتبر أن ترسانتها أقل بكثير من ترسانتي موسكو وواشنطن، المشاركة في المفاوضات الثلاثية إلا أنها أبدت انفتاحها لمحادثات متعددة الأطراف.

وقالت وزارة الخارجية الصينية الخميس "ينبغي على الولايات المتحدة خفض مخزونها من الأسلحة النووية بشكل كبير، ما سيوفر الظروف لتخضع القوى نووية أخرى إلى المحادثات متعددة الأطراف للحد من التسلح النووي". واعتبر سونغ جونغيونغ وهو خبير صيني في شؤون الدفاع، أن المستوى المثالي بالنسبة لبحرين سيكون ألفي رأس نووي، مؤكدا أن الصين لن تشارك أبدا في هذه المفاوضات حول الحد من التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا.

وقال المدير التنفيذي لجمعية ضبط الأسلحة "أرمز كونترول أسوسيشن" داريل كيمبال "في الوقت الراهن، ليست لدى إدارة ترامب أي نية لتعديل معاهدة نيو ستارت وهي لا تتردد في استخدام عدم اهتمام الصين بمفاوضات ثلاثية كترية" للتخلي عن المعاهدة. ورأى المحلل السياسي الروسي فيودور لوكيانوف أن "موقف إدارة

ترامب متسق جدا: هي تتخلى عمليا عن كل القيود المرتبطة باتفاقات موقعة في الماضي" مضيفا "ليس هناك أي سبب يجعلنا نعتقد أن هذه المعاهدة ستشكل استثناء".

تركيا تستفز العالم المسيحي بتغيير هوية آيا صوفيا

وانتقدت الجارة اليونان، التي يشكل الأرثوذكس الغالبية العظمى من سكانها، الخطوة قائلة إن تركيا تخاطر بالتسبب في "فجوة وجدانية ضخمة" مع الدول المسيحية بتحويل مبنى كان محوريا للإمبراطورية البيزنطية الناطقة باللغة اليونانية والكنيسة الأرثوذكسية.



ويمتد تاريخ آيا صوفيا إلى قرابة 1500 عام واحتل موقعا مرموقا كمكان عبادة للمسيحيين ومن بعدهم المسلمون، لذلك فإن أي تغيير يخصه، حسب مراقبين، سيكون له أثر بالغ على أتباع الديانتين. ويطل المبنى الضخم على ميناء القرن الذهبي ومدخل البوسفور امتدادا من قلب القسطنطينية، حيث كان المبنى مركزا للأرثوذكسية وظل أكبر كنيسة في العالم على مدى قرون.

وظل المبنى تحت السيطرة البيزنطية، باستثناء فترة وجيزة في قبضة الصليبيين في القرن الثالث عشر، حتى فرضت قوات المسلمين بقيادة السلطان العثماني محمد الفاتح سيطرتها عليه وحولته إلى مسجد.

إسطنبول - وقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجمعة مرسوما يأمر بتسليم مجمع آيا صوفيا في إسطنبول إلى السلطة الدينية في البلاد وإعادة فتحه أمام المسلمين للصلاة، ما أثار ردود فعل دولية غاضبة خاصة من العالم المسيحي الذي اعتبر الخطوة استفزازية. وأبطلت محكمة في تركيا مرسومها أصدرته إحدى حكوماتها في الثلاثينات وقضت بتحويل جامع آيا صوفيا في إسطنبول إلى متحف، لتمهيد بذلك الطريق أمام إعادة المبنى لوضعه السابق كدار عبادة للمسلمين.

وأكد البطريرك المسكوني بارثولوميو، وهو الزعيم الروحي لنحو 300 مليون مسيحي أرثوذكسي في العالم أن تغيير وضع آيا صوفيا سيتسبب في شرخ بين الشرق والغرب، فيما أكدت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إن تحويل المبنى إلى مسجد أمر غير مقبول. وقال فلاديمير ليجويدا المتحدث باسم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية "لم يتم الاستماع إلى النداءات التي تعبر عن مشاعر القلق من جانب الملايين من المسيحيين". وأضاف ليجويدا "حكم المحكمة اليوم (الجمعة) يظهر أنه تم تجاهل كل الدعوات التي نادى بضرورة الالتزام بالدقة والحساسية الفائقة في التعامل مع هذه المسألة".

بريطانيا تحقق بشأن العنصرية داخل أجهزتها الأمنية

شرطة لندن بأنها عنصرية بشكل منهجي لقتلها قبل ست سنوات مراهقا أسود ستيفن لورانس، ما أثار صدى واسعا وأدى إلى إجراء مراجعة للمؤسسة. وأظهرت دراسة أجرتها كلية لندن للاقتصاد في عام 2018، أن الأشخاص السود أكثر عرضة للاعتقال والتفتيش بغمانية أضعاف من الأشخاص البيض. وقدمت رئيسة شرطة لندن كريسيديا ديك هذا الأسبوع اعتذارها للعداة البريطانية ببيانها ويليامز بسبب "المناعة" نتيجة توقيفها الذي اعتقدته عملية تفتيش من قبل الشرطة ولم تفر عن إيجاد شيء.

ومنتصف الشهر الماضي، أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مراجعة حكومية بشأن "جميع أوجه عدم المساواة" في أعقاب موجة من الاحتجاجات المناهضة للعنصرية في بريطانيا، في خطوة قوبلت بانتقادات ممن اعتبروا أن هدفها تأخير اتخاذ إجراءات حقيقية.

وكتب جونسون في صحيفة ديلي تيليغراف إنه تم إحراز "تقدم هائل" في معالجة العنصرية لكن هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به وسنقوم به". وأوضح أنه "حان الوقت أن ننظر لجنة حكومية مشتركة في جميع جوانب عدم المساواة في التوظيف والمصالحات الصحية والأكاديمية وجميع مناحي الحياة الأخرى". وهزت بريطانيا تظاهرات ضد التمييز العنصري، تخلت بعضها أعمال

الجيدة والسيئة، ومعرفة أين يمكن إجراء تغييرات حقيقية". ويشمل التحقيق في البداية البيانات المتعلقة بالاعتقالات والتفتيش واستخدام القوة ضد الأقليات العرقية. كما سيحقق المكتب في ما إذا كانت الشرطة "لم تأخذ على محمل الجد" الشكاوى أو أنها رفضت منح صفة الضحية للأشخاص لأنهم يتحدرون من هذه الأقليات.

وسيقوم المكتب أيضا بجمع شكاوى "أكثر" ضد الشرطة بسبب التمييز، والتي يتم معالجة "معظم" الحالات السنوية البالغ عددها 32 ألف حالة من قبل الشرطة نفسها. وفي عام 1999، وصف تقرير

لندن - أعلنت الهيئة المستقلة المكلفة بالشكاوى حول قوات حفظ الأمن الجمعة أن تحقيقا واسعا حول مدى التمييز العنصري في الشرطة البريطانية بدأ في أعقاب حركة "حياة السود مهمة". وأوضح المدير العام للمكتب المستقل لسلوك الشرطة مايكل لوكوود، أن "الحصول على نظرة مستقلة وبيان أدلة سيساعد الشرطة على التعلم والتحسن عند الضرورة".

وأشار لوكوود إلى أنه يرغب بمساعدة الشرطة على "استعادة الثقة" التي تآثرت منذ فترة طويلة بوجود أدلة على الاستخدام غير المتناسب لسلطاتها. وقال "إن الأمر يتعلق بتحديد الممارسات



جورج فلويد يعيد إلى الواجهة ملف العنصرية في بريطانيا